Distr.
GENERAL

A/36/577
12 October 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

تنفيذ الجزء 'رابعا' (التعاون الاقليمي) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ٤	٣
ثانيا ـ وظائف تقرير السياسات والوظائف الاستشارية للجان الاقليمية	٥ ـ ٩	٥
ألف ـ اللجان الاقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية العامة كل في منطقتها	٥ ـ ٨	٥
باء ـ التنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي	٩ ـ ١٢	٦
جيم ـ الاشتراك في تخطيط البرامج	١٣ ـ ١٥	٨
دال ـ المساهمة الاقليمية في تعزيز سياسات الامم المتحدة على الصعيد العالمي	١٦ ـ ١٩	٨
ثالثا ـ الأنشطة التنفيذية ومركز الوكالة المنفذة	٢٠ ـ ٢٥	١٠

81-25980

Digitized by UNOG Library

	الفقرات	الصفحة
رابعا - التعاون الاقليمي والاقاليمي فيما بين البلدان النامية	٢٦-٢٧	١٢
خامسا - الاحتياجات المالية والقيود المتعلقة بالميزانية	٢٨-٣٢	١٣
سادسا - تنسيق هياكل المؤتمرات والامانات	٣٣-٣٧	١٥

مرفق

مقتطفات من القرارات التي اتخذتها اللجان الاقليمية ١٧

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ الجزء 'رابعا' ("هياكل التعاون الاقليمي والأقاليمي") من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، أن يقدم لها تقريرا في دورتها السادسة والثلاثين عن تدابير اعادة التشكيل التي اتخذت عملا بقرارات الجمعية ذات الصلة التي تهم اللجان الاقليمية (١) .

٢ - وقدم تقرير مؤقت عن الآثار المترتبة على قراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ بالنسبة الى اللجان الاقليمية (A/35/546 ، الذي سيشار اليه فيما بعد بصفته تقرير عام ١٩٨٠) الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين . وعرض ذلك التقرير في مقدمته سردا للتدابير المتخذة منذ عام ١٩٧٨ فيما يتعلق باضفاء طابع اللامركزية على اللجان الاقليمية وتعزيزها . ويتضمن الجزء 'ثانيا' تحليلا للوظائف الموسعة المفوضة للجان الاقليمية بموجب القرارين سالفي الذكر ؛ أما الجزء 'ثالثا' فيعرض الأولويات الفورية لبرامج اللجان الاقليمية في اطار عملية اعادة التشكيل .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين اجراء بشأن بعض الاحتياجات الأكثر فورية للجان الاقليمية على النحو المبين في الجزء 'ثالثا' من التقرير وذلك بأن وافقت، كتدبير مؤقت يخضع للاستعراض في سياق اعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، على تخصيص ما مجموعه خمس وظائف من الفئة الفنية للجان الاقليمية التي تغطي المناطق النامية (مقرر الجمعية العامة ٣٥/٤٤٠) . وقررت أيضا دعوة اللجان الاقليمية" الى القيام ، في دوراتها العامة في سنة ١٩٨١ ، بمتابعة النظر في الآثار المترتبة على قراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، و٣٣/٢٠٢ بالنسبة لدورها ووظائفها ، وذلك في ضوء جملة أمور منها الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ، لاسيما الفقرات ٧٦ الى ٧٩ من ذلك التقرير ، والى تقديم تقرير عن هذه الآثار الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لتتخذ اجراء بشأنها في دورتها السادسة والثلاثين ، وذلك في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩" . ولتيسير النظر في المسائل المثارة في تقرير الأمين العام ، قدمت مذكرات استهلالية (٢) ، أعدتها الامانات المعنية ، الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة

---

(١) تشمل هذه قرارات الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

(٢) E/ESCAP/214 ؛ E/CN.14/811 ؛ E/ECLA/G.1174 و E/ECWA/125 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دوراتها العادية في عام ١٩٨١. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مع الجزأين 'أولا' و'ثانيا' من تقرير عام ١٩٨٠. فالوثيقتان معا تشكلان عريضة متكاملة عملا بالأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ ومقررها ٣٥/٤٤٠.

٤ - ومع مراعاة أن عملية اعادة التشكيل بدأت "كجزء لا يتجزأ من الجهود اللازمة لتأمين مشاركة البلدان النامية مشاركة منصفة وكاملة وفعالة في صياغة وتطبيق ما يتخذ من مقررات داخل منظومة الامم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي" (الفقرة الرابعة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢)، يركز التقرير على دور ووظائف اللجان الاقليمية في المناطق النامية. وينصب التركيز الرئيسي للتقرير على الناتج التشريعي للمناقشات التي جرت في الدورات العادية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عام ١٩٨١، بشأن الآثار المترتبة على عملية اعادة التشكيل كما تعكسها القرارات التالية:

(أ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: القرار ٢١٩ (د-٣٧) المعنون "توسيع وتعزيز وظائف اللجنة في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة" (٣)؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية: القرار ٤٣١ (د - ٢٩) المعنون: "اضفاء طابع اللامركزية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة" (٤)؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لافريقيا: القرار ٤٢٧ (د - ١٦) المعنون "الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة بالنسبة الى اللجان الاقليمية" (٥)؛

(د) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: القرار ١٠٥ (د - ٨) المعنون "تحديد وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة" (٦).

ويرد منطوق كل قرار من هذه القرارات في مرفق هذا التقرير.

---

(٣) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي، ١٩٨١، الملحق رقم ١٢ (E/1981/52)، الفصل الرابع.

(٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٦ (E/1981/56).

(٥) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٤ (E/1981/54)، الفصل الاول.

(٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٥ (E/1981/55)، الفصل الرابع.

Digitized by UNOG Library

ثانيا - وظائف تقرير السياسات والوظائف الاستشارية للجان الاقليمية

ألف - اللجان الاقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية العامة كل في منطقتها

٥ - كان مما قامت به جميع اللجان الاقليمية في قراراتها بشأن اعادة التشكيل أن أحاطت علما ب ، أو أيدت ، الآراء المعبر عنها في تقرير عام ١٩٨٠ بشأن الدور المتوخى للجان في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، وبخاصة تنفيذ أحكام ذلك القرار التي تعين اللجان " المراكز الرئيسية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة كل في منطقتها " (A/35/546) الفقرات ١٣ الى ٢٠ و ٧٦ الى ٧٩ . وقد أشير في تقرير عام ١٩٨٠ الى أن اللجان الاقليمية ، بموجب أحكام قرار الجمعية ٣٢/١٩٧ ، مطالبة بأن تقوم ، على المستوى الاقليمي ، بأداء مجموعة من وظائف تقرير السياسات والوظائف الاستشارية متصلة بالوظائف المعهود بها ، على المستوى العالمي ، الى الاجهزة المركزية للامم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وأكد التقرير ، في هذا السياق ، على وضع اللجان الاقليمية باعتبارها جزءا مكملا من أجزاء المنظمة وشدد على ما يمكن أن تقدمه اللجان ، استنادا الى السلطة المخولة للجمعية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي من اسهام معزز في أداء هذه الاجهزة لوظائفها ومسؤولياتها الشاملة بفعالية ، وفي ممارسة المنظمة ما توخاه لها القرار المتعلق باعادة التشكيل من دور ووظائف ممارسة كاملة بوجه عام .

٦ - وتأييد الجمعية العامة للنهج الموجزة أعلاه ، في ضوء الآراء التي أعربت عنها اللجان الاقليمية ، يمكن أن يقدم ارشادا وتوجيها لزيادة تطوير الدور الذي تؤديه اللجان الاقليمية والوظائف التي تقوم بها ، بموجب سلطة الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، طبقا للاحكام ذات الصلة من قرارى الجمعية ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ .

٧ - وفيما يتعلق بوظائف الأمانة ، أوصت بعض اللجان باتخاذ بعض الترتيبات ، بأسرع ما يمكن ، لتحسين توزيع المهام والمسؤوليات فيما بين اللجان والمؤسسات العالمية المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما بغية تحديد وظائف البحث والتحليل التي يمكن تنفيذها بأعظم قدر من الفعالية على المستوى الاقليمي (٧) . وبالنسبة لقطاعين من قطاعات البرنامج ، فان هذه

---

(٧) قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) الفقرة ٩ (ج) '٢' وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٨(ب) ؛ والقرارات التالية ذات صلة بالموضوع أيضا : قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٦) ، الفقرة ٢ ؛ و قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨) ، الفقرتان ٤ و ٥ .

Digitized by UNOG Library

الترتيبات في طور التنفيذ . فقد قررت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين استعراض توزيع المهام والمسؤوليات بين المقر واللجان الاقليمية في ميادين المياه والبيئة ، كما نص المجلس الاقتصادى والاجتماعي في مقرره ١٩٨٠/٧٩ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ (٨) . ووافقت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والعشرين على متابعة النظر في هذين المجالين في دورتها التالية ، استنادا الى تقرير اضافي يتضمن تحيلا مفصلا للولايات والأنشطة ذات الصلة لكل من المقر (بما في ذلك برنامج الامم المتحدة للبيئة) واللجان الاقليمية . ووافقت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا على أن تواصل الأمانة ، في اطار الأعمال التحضيرية الاستعداد للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، استعراض الأنشطة بغية تحديد ما اذا كانت المهام تؤدى على المستويات الملائمة (٩) .

٨ - ويتوقع أن يكون هذا الاستعراض للأنشطة ، في اطار الأعمال التحضيرية للخطة المتوسطة الأجل ، معينا في التوزيع المناسب للمهام والمسؤوليات داخل المنظمة ، وخاصة بين الأمانة العامة في المركز وفي المناطق ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية كما عبرت عنها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وفي هذا السياق ، يلفت الامين العام الانتباه الى الترتيبات الاستشارية المتعلقة بالتخطيط والميزنه والتقييم المقترحة على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بصدد تنفيذ الجزء 'ثامنا' من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ (A/35/527 ، الفقرات ١٦ الى ٢٠) ، والتي قد تسهل ، على مستوى الامانة ، القيام بهذه الاستعراضات .

باء - التنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي

٩ - أحاطت جميع اللجان الاقليمية علما ب ، أو أيدت ، الآراء الواردة في تقرير عام ١٩٨٠ بشأن مسؤوليات اللجان الاقليمية عن تنسيق وممارسة قيادة الفريق على المستوى الاقليمي (A/35/546 ، الفقرة ٧ (ب)) (١٠) . وأكد التقرير بصفة خاصة على اشتراك اللجان الاقليمية

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/35/38) ، الفصل السادس ؛ والفصل العاشر ، الفقرة ٣٦٤ .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/36/38 ، الفصل السابع ، الفرع زاى) . وقد قدمت احدى اللجان اقتراحات محددة لاختيار مجالات البرنامج التي تستحق اهتماما على سبيل الأولوية في الاستعراضات المقبلة (انظر قرار اللجنة الاقتصادية ، لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨) ، الفقرة ٥) .

(١٠) انظر ايضا قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٢ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) ، الفقرة ٢ (ب) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٦) ، الفقرة ٨ .

Digitized by UNOG Library

على المستوى الحكومي الدولي في الاعداد والتطبيق الاقليمي لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وأولوياتها العالمية ، وفي صياغة الأولويات الاقليمية (١١) للتعاون الانمائي المشترك بين البلدان .

١٠ - وتضم وظائف التنسيق هذه التي تضطلع بها اللجان الاقليمية ، على النحو المعزز في عملية اعادة التشكيل ، مسؤوليات القيام على المستوى الاقليمي ،وبموجب سلطات الجمعية العامة ، بوضع الاستراتيجيات والسياسات والأولويات فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين البلدان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة ؛ وقد تدعى الهيئات المتخصصة ووكالات التمويل الى التعاون على النحو المناسب مع اللجان الاقليمية في الاضطلاع بهذه المسؤوليات .

١١ - وتركزت مناقشات اللجان بشأن الآثار المؤسسية المترتبة على ولاياتها التنسيقية كما حددت اعلاه ، في جملة أمور ، على تدابير تعزيز التنسيق بين الامانات داخل منظومة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي ، فضلا عن مشاركة امانات اللجان في ترتيبات التنسيق العالمية بين الوكالات ، وبصفة خاصة لجنة التنسيق الادارية وجهازها الفرعي (١٢) .

١٢ - والمشاورات التي بدأت على مستوى الامانات بخصوص هذه المسائل مستمرة . وفي السياق ذاته ، يمكن للجان والهيئات المتخصصة في المنظومة ، التي تحدد بانتظام مواعيد الاجتماعات الاقليمية ، ان تولي اهتمامها من جديد لامكانيات تعزيز التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي ، بما في ذلك التحديد المشترك لمواعيد الاجتماعات الاقليمية ، او اجراء مشاورات فعالة مسبقة بشأن جداول أعمال هذه الاجتماعات أو الاعمال التحضيرية الموضوعية لعقدها .

---

(١١) تتناول الفقرة ٢٤ أدناه التطورات في هذا الصدد بقدر ارتباطها بالأنشطة التنفيذية ، بما في ذلك الدور الذى تلعبه اللجان الاقليمية فيما يتصل بالاجتماعات الحكومية الدولية التي ينظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون معها لمناقشة أولويات البرامج المشتركة بين البلدان لدورة البرمجة الثالثة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والتوصية التي صاغتها في هذا السياق احدى اللجان الاقليمية في دورتها العامة في سنة ١٩٨١ .

(١٢) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٤ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) ، الفقرة ٩ (أ) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٦) ، الفقرات ٥ و ٦ و ١٠ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨) ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

جيم - الاشتراك في تخطيط البرامج

١٣ - أولت عدة لجان دورها في عملية تخطيط البرامج نظرها (١٣). وكان الشاغل الرئيسي هو ما اذا كانت الاجراءات القائمة التي تحكم اعداد واقرار برامج عمل اللجان واشتراكها في وضع الاجزاء ذات الصلة من الميزانيات البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل تعبر عن الادوار الموسعة المتوخاة للجان في عملية اعادة التشكيل . وقد اعتبر تعزيز سلطتها في هذا الصدد امرا هاما ، لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الرامية على وجه التحديد الى افادة الاعضاء الاقليميين ، بغية المساعدة على تضييق المسافة بين الاشتراك على الصعيد الحكومي الدولي الاقليمي في صياغة البرنامج من جهة ، والموافقة عليه من جهة أخرى ، والاسهام في زيادة استجابة عملية التخطيط للأولويات الاقليمية .

١٤ - وعلقت احدى اللجان أهمية خاصة على اجراء تحليل لاجراءات تخطيط البرنامج الداخلية بهدف تأمين مشاركة الحكومات الاعضاء في عملية التخطيط على نحو أمثل . وقررت ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن تتضمن البنود الرئيسية لجدول أعمال اجتماع لجنتها الجامعة الذى سيعقد في عام ١٩٨٢ بندا يتعلق باستعراض عملية التخطيط والبرمجة في اللجنة (١٤).

١٥ - وأولى مزيد من النظر لنطاق التدابير الاضافية لتحقيق التناسق بين أشكال البرامج وتزامن الدورات البرنامجية بين الهيئات الاقليمية والعالمية للامم المتحدة (١٥).

دال - المساهمة الاقليمية في تعزيز سياسات الامم المتحدة على الصعيد العالمي

١٦ - وأكدت جميع اللجان الاقليمية ، من جديد ، مسؤوليتها عن المساهمة في عمليات تقرير

---

(١٣) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٧ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) ، الفقرة ٢ (ج) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨) ، الفقرة ٢ (أ) .

(١٤) قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣٣ (د - ١٩) المعنون " تحديد الأولويات في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية" .

(١٥) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٨ (أ) وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) ، الفقرتان ٩ (ب) ، و(ج) . وقد شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اتخاذ تدابير من أجل هذه الغاية ، عندما قررت في دورتها السادسة والثلاثين ان تجرى عددا من التغييرات في تواتر اجتماعات هيكلها الحكومي الدولي الفرعي . وقررت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في دورة استثنائية للجنتها الجامعة عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ان تحول اللجنة دوراتها العامة التي تعقد كل سنتين الى دورات تعقد في السنوات الزوجية لا الفردية ، حتى يتمشى نمط عقد مؤتمراتها مع دورة السنتين لبرمجة الميزانية التي تأخذ بها الجمعية العامة .

../..

Digitized by UNOG Library

السياسات العالمية للمنظمة وشددت على ضرورة اشتراكها اشتراكا كاملا في تنفيذ المقررات العالمية المتعلقة بها (١٦). وأوصت احدى اللجان في هذا الصدد بتمكين أمينها التنفيذي من القاء كلمة أمام اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة بشأن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة فضلا عن برامج عمل اللجنة وأولوياتها (١٧).

١٧ - وركزت بعض اللجان على دورها في الاعمال التحضيرية للمشاورات والمفاوضات ذات الصلة التي تجرى ليس فقط على الصعيد الاقليمي بل ايضا على الصعيد العالمي، ورجت من الجمعية العامة أن تعمل على اشراكها بصورة فعالة في هذه الأعمال التحضيرية، مع ايلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية (١٨).

١٨ - والاجراءات التي تتخذ بشأن التوصيات المذكورة أعلاه ستسمح، في جملة أمور، باشتراك اللجان الاقليمية على نطاق أوسع وبصورة أكثر ثباتا في التحضير للمشاورات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، ويشمل ذلك ليس فقط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بل ايضا مؤتمرات الامم المتحدة المخصصة وغيرها من الاجتماعات العالمية وستتيح للامانات الاقليمية الاشتراك على نطاق أوسع في دعم البلدان الاعضاء فيها، لاسيما البلدان الاعضاء النامية، في أعمالها التحضيرية لهذه المشاورات. وينبغي أن ينعكس هذا الدور انعكاسا ملائما في عملية تخطيط البرنامج واعداد احتياجات الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة من الموارد.

١٩ - وسييسر المتابعة الفعالة للمقررات الحكومية الدولية المتخذة على الصعيد العالمي اجراء مشاورات بين المقر وامانات اللجان الاقليمية في اطار آلية استشارية تتألف من رؤساء جميع الكيانات المعنية في الامم المتحدة، وهي الآلية التي اقترحها الامين العام على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (A/35/527، الفقرة ١٣).

---

(١٦) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٣٧)، الفقرة ٣ (ب)؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩)، الفقرة ٣؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٦)، الفقرة ٤؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨)، الفقرة ٢.

(١٧) قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٥) الفقرة ٤.

(١٨) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧)، الفقرة ٣ (ب)، وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د - ٨)، الفقرة ٢.

Digitized by UNOG Library

ثالثا - الأنشطة التنفيذية ومركز الوكالة المنفذة

٢٠ - ركزت اللجان ، عند استعراض الآثار المترتبة على مسؤولياتها التنفيذية الموسعة ، على اتخاذ ترتيبات لتحسين التعاون فيما بين الوكالات وعلى الحاجة لاستمرار الدعم المقدم من الوكالة الممولة (١٩) .

٢١ - فقد أوصت احدى اللجان بالاستفادة من خبرتها التقنية والتنفيذية استفادة أوفى في تنفيذ المشروعات التي يضطلع بها جهاز الامم المتحدة الانمائي . وذكرت هذه اللجنة أن الخبرة التقنية المتجمعة لدى أمانتها ، لاسيما في المجالات المحددة في عملية اعادة التشكيل ، ينبغي أن تحشد من أجل تنفيذ المشروعات التنفيذية في ضوء احتياجاتها الموضوعية . وفي السياق ذاته أوصت اللجنة بزيادة تطوير ممارسة اضفاء الصفة الرسمية على الاتفاقات المعقودة فيما بين الوكالات من أجل الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية بغية تأمين حشد الخبرة التقنية للوكالات المشتركة من جهة ، والنهج المتعدد القطاعات والمنظور الاجتماعي - الاقتصادي للجنة من جهة اخرى ، لخدمة متطلبات المشاريع التنفيذية على نحو أكثر تكاملا ويجعل كل منها داعما للآخر (٢٠) .

٢٢ - وطلبت لجنة اخرى من أمينها التنفيذي اقامة اتصال وثيق مع منسقي الامم المتحدة المقيمين في منطقتها ، لان ذلك سيعزز الاتصال وتبادل الرسائل والمعلومات بين المراكز الرئيسية للمعلومات في منظومة الامم المتحدة على الصعيدين الوطني والاقليمي (٢١) .

٢٣ - وسيكون تكثيف وتوسيع الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية للممارسات والاجراءات التعاونية مفيدا في ضمان مدخلات متكاملة ، ويدعم كل منها الآخر ، لمشروعات التعاون التقني الممولة من مصادر خارجية ، على أساس القدرات الانمائية المحددة المتجمعة لدى الوكالة والامانات الاقليمية .

٢٤ - وقد استمر توسع التعاون بين اللجان الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وفقا لما طلبته القرارات المتعلقة باعادة التشكيل ، فيما يتصل بجعل اللجان الاقليمية الوكالات المنفذة للمشاريع الملائمة التي يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بتمويلها ومساهمة اللجان في عملية البرمجة التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي . وعملا بالمقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس

---

(١٩) لمعرفة الوكالات الاخيرة ، انظر قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٦ (ب) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د - ١٦) ، الفقرة ٧ .

(٢٠) قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د - ١٩) ، الفقرة ٥ .

(٢١) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧) ، الفقرة ٩ (د) .

Digitized by UNOG Library

ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورتيه السادسة والعشرين والسابعة والعشرين (٢٢)، وبقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٦٤ و ١٩٨٠/٦٥، وبقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦، فيما يتصل بالمشاركة الجماعية للحكومات في تحديد أولويات . البرامج المشتركة بين البلدان قام برنامج الامم المتحدة الانمائي بتنظيم ثلاثة اجتماعات حكومية دولية مخصصة، بالتعاون مع اللجان الاقليمية، لبحث أولويات البرامج المشتركة بين البلدان في دورة البرمجة الثالثة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيودلهي، شباط/فبراير ١٩٨١)، ومنطقة امريكا اللاتينية (مونتفيديو، نيسان/ابريل ١٩٨١) ومنطقة اوروبا (جنيف آيار/مايو ١٩٨١)، على التوالي . وقد استعرضت اولويات البرنامج المشترك بين البلدان في منطقة افريقيا في اجتماع خاص للوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية عقد برعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٨٠ بينما بحثت الاولويات المتعلقة بالمنطقة العربية في الدورتين العاديتين لعام ١٩٨٠ للجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها العادية وطلبت احدى اللجان من أمينها التنفيذي التشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بغية مواصلة اشراك اللجنة على الصعيد الحكومي الدولي في تحديد الاولويات واعداد المقترحات للبرامج المشتركة بين البلدان التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في المنطقة (٢٣).

٢٥ - ومن الممكن زيادة تطوير هذه الترتيبات التعاونية التي اقيمت بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقليمية كما هو موضح اعلاه، وذلك في برمجة وتنفيذ الانشطة التنفيذية المشتركة بين البلدان . وتحقيقا لهذه الغاية يمكن، في جملة امور، استقصاء امكانية زيادة استخدام اللجان الفنية التابعة لهذه اللجان من أجل وضع اقتراحات بشأن مشاريع اقليمية ودون اقليمية ترمي الى تعزيز التعاون الاقليمي في القطاعات الداخلة في اختصاصها . وينبغي أن تصحب الاجراءات سالفة الذكر ترتيبات ملائمة على مستوى الامانات تتضمن تعزيز التعاون بين الامانات الاقليمية والمنسقين المقيمين فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهمية المشتركة .

---

(٢٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٩، الملحق رقم ١٠ (E/1979/40) الفصل الحادي والعشرون، المقرر ٧٩/١٠، المرجع نفسه، ١٩٨٠، الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev.I)، الفصل الحادي عشر، المقرر ٨٠/٩ .

(٢٣) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د - ٣٧)، الفقرة ٦ (أ) .

Digitized by UNOG Library

رابعا - التعاون الاقليمي والاقاليمي فيما بين البلدان النامية

٢٦ - فيما يتعلق بتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية ، أكدت اللجان الاقليمية على ثلاثة أشكال من تدابير الدعم :

(أ) أولا ، الدعم التقني ، ويشمل توفير الخدمات الاستشارية للأنشطة التعاونية المشتركة بين الأقطار على الصعيد الاقليمي (٢٤) ؛

(ب) ثانيا ، توسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين المناطق النامية ، باشتراك اللجان الاقليمية على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الامانات (٢٥) ؛ وقد لوحظ بهذا الصدد انه قد يثبت الاحتياج الى موارد اضافية لمواجهة سرعة التوسع في مدى فرص تشجيع التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية (٢٦) ؛

(ج) ثالثا ، تكثيف التعاون مع مشاريع التعاون الحكومية الدولية الاقليمية ودون الاقليمية المضطلع بها خارج الأمم المتحدة ، خاصة على هيئة مشاورات بين الامانات بغية مواءمة أو تنسيق البرامج ذات الصلة (٢٧) .

٢٧ - وقد بينت عملية اعادة التشكيل أن تعزيز التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان ٢١
النامية أمر جدير بالاهتمام الخاص في برامج اللجان الاقليمية وفي هذا الصدد يشمل دور اللجان مسؤولياتها عن التوسع في التعزيز ، والمشاورات الموسعة والبرمجة المشتركة . وفي نفس السياق يمكن تقديم دعم خاص للتدابير التي تتخذها أو تنظر في اتخاذها اللجان الاقليمية من أجل تعزيز استجابة اجراءاتها الخاصة بتخطيط البرامج واتخاذ القرارات لمتطلبات مشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي ولمتطلبات المنظمات الحكومية الدولية المعنية

---

(٢٤) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ٢١٩ (د-٣٧) الفقرة (أ) .

(٢٥) المرجع نفسه ، الفقرتان ٩ (ب) و(ج) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د-١٦) ، الفقرة ٩ ، وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د-٨) الفقرة ٦ .

(٢٦) في جملة امور ، قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ٢١٩ (د-٣٧) الفقرة ١٠ (أ) .

(٢٧) قرارا اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٤ (د-١٩) الفقرة ٩ (أ) ، و٤٢٥ (د-١٩) (بشأن الجوانب المؤسسية) الفقرة ١ ؛ قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٩٧ (د-٨) (بشأن التعاون فيما بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمات العربية والاقليمية المتخصصة) ، الفقرتان ١ و٢ .

Digitized by UNOG Library

داخل المناطق. ويمكن أن تدعى اللجان الاقليمية لتقديم معلومات كاملة بشأن التدابير العملية الجارى تنفيذها بهدف تشجيع التعاون فيما بين اللجان الاقليمية وتلك المؤسسات.

خامسا - الاحتياجات المالية والقيود المتعلقة بالميزانية

٢٨ - ٢٨ كررت جميع اللجان الاقليمية الاعراب عن الحاجة الى تخصيص موارد في الميزانية تكفي لتمكينها من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها الموسعة (٢٨).

٢٩ - وفي الفقرة ٢٦ من مرفق القرار ٣٢/١٩٧ ، أكدت الجمعية العامة على انه ينبغي أن تدرج اعتمادات مالية كافية في الميزانية لتمكين اللجان الاقليمية من أن تضطلع بمسؤولياتها الموضحة في الفقرات ذات الصلة من هذا المرفق. وبهذا الصدد ، طلب الامين العام ، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، الموافقة على ان تحول الى وظائف دائمة الوظائف التي أذن بها مؤقتا للجان الاقليمية لسنة ١٩٨١ في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة (٢٩). وفي السياق نفسه ، اوصت بعض اللجان بايلاء اهتمام متجدد لمدى امكانية اجراء المزيد من اعادة التوزيع للموارد (٣٠). كذلك ، طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثانية العادية في سنة ١٩٨١ ، من الجمعية العامة النظر في الاسراع في اعادة توزيع الموارد من الموظفين والأموال على اللجان الاقليمية بما يتناسب مع الانشطة الفنية التي يجرى تحويلها اليها (القرار ١٩٨١/٦٦ المعنون "التعاون الاقليمي" ، الفقرة ٣).

٣٠ - وقد أدت المناقشات التي دارت حول الأثار المترتبة على عملية اعادة التشكيل منذ اتخاذ القرار ٣٢/١٩٧ الى الوقوف على عدد من الاعتبارات العامة الوثيقة الصلة بتحديد المستويات "الكافية" لاعتمادات الميزانية والاعتمادات المالية التي تخصص للجان الاقليمية وهي: أنه ينبغي أن توفر الميزانية العادية الاعتمادات اللازمة لجميع المهام الاساسية للجان وخاصة مهامها المتصلة بتقرير السياسة والتشاور ؛ وان تحديد مدى كفاية موارد الميزانية العادية ينبغي ان ينتج عن تقييم موضوعي للاسهام المنتظر من اللجان ، سواء في الوفاء باحتياجات التنمية الاقليمية أو في دعم

---

(٢٨) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ٢١٩ (د-٣٧) الفقرة ١٠ (أ) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د-١٩) ، الفقرة ٨ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د-١٦) ، الفقرة ٢ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د-٨) ، الفقرة ٤.

(٢٩) قارن قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ ، الفقرة ٢.

(٣٠) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ٢١٩ (د-٣٧) ، الفقرة ١٠ (ج) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د-١٦) ، الفقرة ٣.

Digitized by UNOG Library

المهام العالمية للأمم المتحدة ؛ وانه ينبغي موازنة التكاليف التي قد تلزم على المدى القصير لدعم امكانيات اللجان الاقليمية بالفوائد طويلة المدى التي تعود على تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في المناطق النامية (A/AC.51/1980/6 الفقرة ٣٤ ؛ وE/35/54، الفقرة ٧٩). وهذه الاعتبارات يمكن بحثها بتوسع اكبر بغية اعداد مبادئ توجيهية تؤخذ في الاعتبار عند النظر في مقترحات الميزانيات المقبلة فيما يتعلق باللجان الاقليمية .

٣١- ولم يتم بعد اجراء تحليل واف لما ستتعرض له الميزانية من آثار طويلة الأجل نتيجة لعملية اعادة تشكيل اللجان الاقليمية . ونظرا للتوسع في مدى وحجم الانشطة البرنامجية التي تلح في طلبها من اللجان الاقليمية الدول الاعضاء فضلا عن الامم المتحدة على الصعيد العالمي ، ومع مراعاة القيود العامة السائدة المتعلقة بالميزانية ، قد يحتاج الامر الى استكشاف ترتيبات خاصة لتأمين التمويل المناسب لأعمال اللجان . وقد تشمل هذه الترتيبات ، في جملة أمور ،

(أ) زيادة الاعتماد على التبرعات الحكومية فضلا عن المحلى من الموظفين والمرافق ، ليس في تنفيذ المشاريع التنفيذية فحسب . بل أيضا في تنظيم الاجتماعات الاقليمية ودون الاقليمية المناسبة ؛

(ب) منح المرونة الكافية للجان الاقليمية ، بما يشمل المرونة في ادارة مخصصات ميزانياتها لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات غير المنظورة المتعلقة بتقديم الخدمات والدعم للمشاورات ذات الطابع غير المتكرر التي تجرى على المستوى الاقليمي ؛

(ج) بذل مزيد من الجهود للربط بين انشطة اللجان الاقليمية وخاصة الانشطة ذات الطابع التنفيذى ، وبين البرامج والمشاريع المشتركة بين الأقطار التي خصصت لها البلدان المشتركة اعتمادات في ميزانياتها القومية ؛ ونظرا لأن كثيرا من المشاريع التنفيذية التي ترعاها اللجان الاقليمية مصممة لتكون أنشطة ترويجية أو داعمة ، فان اثرها سينمو الى الزيادة تناسبيا اذا لقيت البرامج المعنية الدعم عن طريق الجهود الثنائية من جانب البلدان المشتركة .

(د) بذل جهود للربط بصورة أوثق بين تخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية وبين عملية التخطيط وتحديد الأولويات في كل لجنة ؛ وأكدت احدى اللجان (٣١) ، بهذا الصدد ، على أنه يجب اتخاذ الترتيبات الكافية لتعزيز التزام البلدان المانحة والمؤسسات المانحة بالاولويات البرنامجية التي تحددها اللجنة على المستوى الحكومي الدولي .

٣٢- وعلاوة على ذلك ، سيتم استطلاع وضع ترتيبات لدعم التعاون والتشاور بين المقر وأمانات اللجان في اعداد البيانات المتعلقة بالآثار الادارية والمالية المترتبة على القرارات الخاصة بالبرامج للعرض على اللجان ، وفي المراحل التالية أيضا ، بشكل يعزز قدرة اللجان على القيام باستعراضات

---

(٣١) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١٩ (د-٣٧) الفقرة ٥ .

Digitized by UNOG Library

ذات قيمة لتلك الآثار ، على النحو الوارد في النظام المالي للأمم المتحدة ، على اساس بيانات كاملة وموثوقة ، وبربط تلك العملية بصورة أوثق بالمراحل التالية في الميزانية ، بما فيها اعداد الوحدات المعنية للتقارير المتعلقة بالميزانية لكي تستعرضها الجمعية العامة وتتخذ اجراء بشأنها .

سادسا - تنسيق هياكل المؤتمرات والاماناات

٣٣- بدأت عدة لجان اقليمية في السنوات الاخيرة . في تنفيذ تغييرات رئيسية في هياكل مؤتمراتها وقد اشير في مكان آخر (A/35/546 ، الفقرتان ٦٨ و٧١) الى التدابير التي ادخلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا حتى نهاية عام ١٩٨٠ . ووردت في الفقرة ١٤ أعلاه . اشارة الى التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الجامعة . وأوصت احدى اللجان فضلا عن ذلك باتخاذ المزيد من التدابير الرامية الى ترشيد وتنسيق جهازها الفرعي (٣٢) .

٣٤- وتتناول غالبية التدابير الترشيدية التي اتخذت حتى الآن الهياكل العادية للمؤتمرات في اللجان . ويمكن ان تمتد تلك التدابير الآن لتشمل الاجتماعات المخصصة والهيئات الاخرى التي تعمل تحت رعاية اللجان بغية النظر في مدى امكانية تطبيق مزيد من التنسيق وامكانية استيعاب الهياكل العادية للمؤتمرات في اللجان للوظائف التي تقوم بها تلك الاجتماعات والهيئات .

٣٥- وطالبت بعض اللجان أيضا بتوسيع التعاون مع الهيئات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة (٣٣) ويمكن ان يشمل هذا ، في جملة أمور ، تبادل المعلومات والخبرة في اعداد الوثائق اللازمة للاجتماعات الحكومية الدولية .

٣٦- وختاما ، تشير التطورات الاخيرة في عدة لجان الى تزايد الاهتمام من جانب البلدان الاعضاء خاصة من البلدان النامية ، بتعزيز استجابة هياكل المؤتمرات في اللجان لاحتياجات قطاعات معينة من عضويتها . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، ان الهيئات الحكومية الدولية دون الاقليمية التي انشئت تحت رعاية بعض اللجان تطالب بصورة متزايدة بالقيام بأدوار هامة في تخطيط وتنفيذ برامج العمل الخاصة بها . وفي داخل اللجان الاقليمية المكونة من أعضاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، هناك اهتمام متزايد بالترتيبات التي تمكّن الاعضاء من البلدان النامية من التشاور

---

(٣٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١١ .

(٣٣) قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٣١ (د-١٩) ، الفقرات ٩ (أ) و٩ (ج) '١'؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٧ (د-١٦) ، الفقرتان ٨ و١٠ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٠٥ (د-٨) ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

فيما بينها بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية والمسائل المتعلقة بالبرامج التي تهمها بصورة خاصة (٣٤).

٣٧- ويمكن ان يطلب من اللجان الاقليمية تقديم معلومات كاملة عن التدابير التي اتخذتها أو ينتظر ان تتخذها بصدد تلك القضايا . كما يمكن ان يطلب من الهيئات المعنية ، ومنها لجنة البرنامج والتنسيق ، ان تواصل النظر في نطاق التدابير العملية المؤدية الى مزيد من التعاون بين اللجان الاقليمية والهيئات المتخصصة بشأن الاعداد للدعم وتقديمه الى الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة ، على المستوى الاقليمي ، وأن تقدم تقريرا بهذا الشأن الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

---

(٣٤) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ٢١٩ (د-٣٧) ، الفقرة ٣ (ب) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٤٢٥ (د - ١٩) فقرات الديباجة والفقرة ١ ، وقرارها ٤٣٣ (د -١٩) بشأن تحديد الاولويات في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

مرفق

مقتطفات من القرارات التي اتخذتهـــا
اللجـان الاقليميـــة

ألف ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعيـة لآسيا والمحيـط الهـادئ

٢١٩ (د ـ ٣٧) ـ توسيع وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعـادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعـي في منظومة الأمم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

...

١ ـ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة المعنون " الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ بالنسبة الى اللجان الاقليمية " ، وبمذكرة الأمين التنفيذى بشأن الآثار بالنسبة للجنة الاقتصاديـة والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛

٢ ـ تحيط علما ايضا بالملاحظات الواردة في الفقرات من ١٣ الى ٢٠ و من ٧٦ الـى ٧٩ من تقرير الأمين العام ؛

٣ ـ ترجو من الجمعية العامة أن تقوم ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعـي ، ومع ايلاء الاعتبار الواجب للملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ، ومراعاة الاستراتيجية الانمائيـة الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، باتخاذ الترتيبات لمشاركة اللجان الاقليمية بصـورة فعالة ، كلا في منطقتها ، في اطار مدخلاتها في عملية تقرير السياسة العالمية للأجهزة العالميـة المعنية التابعة للأمم المتحدة ، وبدون مساس بمهام كل جهاز من هذه الأجهزة :

(أ) في رسم أهداف البرامج العالمية التي ينتظر ان تشارك اللجان الاقليميـة فـي تنفيذها ؛

(ب) في الأعمال التحضيرية للمفاوضات على المستويين العالمي والاقليمي ، مع ايـلاء الاعتبار الواجب للحاجات الملحة للأعضاء والاعضاء المنتسبين في اللجان الاقليمية من البلدان النامية ووفقا لممارسات الأمم المتحدة الراسخة في هذه المسألة ؛

٤ ـ ترجو من الأمين التنفيذى ، تعزيزا لتنسيق الانشطة وتفاديا لتكرار الجهـود التي تبذلها منظومة الامم المتحدة على المستوى الاقليمي في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصاديـة ،

Digitized by UNOG Library

أن يتشاور مع رؤساء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لها برامج اقليمية ، ومع سائر الهيئات دون الاقليمية القائمة في المنطقة ، بغية تحديد المجالات التي قد تتطلب تدعيم تنسيق البرامج ، وجعلها متجانسة في مختلف المجالات التي هي محل اهتمام الحكومات الأعضاء وبغية القيام متى تحددت هذه المجالات ، باستجلاء امكانيات وضع ترتيبات ملائمة فيما بين الوكالات وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

٥ - تحث البلدان والوكالات والمؤسسات المانحة على ان تعكس الاولويات التي وضعتها اللجنة وذلك في الاستجابة للمقترحات وفي تقديم المساعدة لأنشطة اللجنة المشتركة بين الأقطار التي ستمولها تلك البلدان والوكالات والمؤسسات ؛

٦ - ترجو من الأمين التنفيذى أن يتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بغية :

(أ) الاستمرار في اشراك اللجنة ، على المستوى الحكومي الدولي ، في وضع الاولويات واعداد المقترحات للبرامج المشتركة بين الاقطار لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في المنطقة ؛

(ب) تدعيم البرنامج للجنة بصورة ملائمة بوصفها وكالة منفذة في الانشطة التنفيذية من الأنواع المحددة في الفقرة ٢٣ من الجزء رابعا من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لأولويات اللجنة وللحاجة الى ضمان التعاون والتنسيق التامين مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لها برامج اقليمية ومع الهيئات دون الاقليمية القائمة في المنطقة ؛

٧ - ترجو من الأمين التنفيذى ان يتشاور مع مقر الأمم المتحدة بشأن تفويض السلطة الضرورية التي يتعين منحها للجنة فيما يتعلق بتخطيط البرامج وتنسيقها ؛

٨ - ترجو من الأمين التنفيذى أن يتشاور مع مقر الأمم المتحدة بغية اتخاذ ترتيبات في كل القطاعات الملائمة ترمي الى المساهمة في :

(أ) تزامن مراحل البرامج وتجانس اشكال البرامج بين اللجان الاقليمية وهيئات الأمم المتحدة العالمية ؛

(ب) التحليل الفورى لمدى امكانية تحسين توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وهيئات الأمم المتحدة العالمية كما دعت الى ذلك لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين ؛

٩ - واذ تؤكد على الحاجة الى تعزيز دور اللجان الاقليمية في تشجيع التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة ، ترجو من الأمين التنفيذى :

(أ) مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، بغية تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية على الأصعدة دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي ، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٧ (د - ٥) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) التشاور مع الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية الأخرى بغية تعزيز وتوسيع نطاق تشجيع التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية على اساس اقاليمي ؛

(ج) التشاور كذلك مع الأمناء التنفيذيين بغية تشجيع الأنشطة التعاونية فيما بين اللجان الاقليمية ؛

(د) اقامة اتصال وثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين بخصوص الاهتمام الذى تبديه فرادى البلدان النامية بأنشطة التعاون الاقتصادى والتقني ؛

١٠ - تحث الجمعية العامة على ان تكفل ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، لدى نظرها في احتياجات اللجان الاقليمية من الميزانية :

(أ) رصد ما يكفي من اعتمادات الميزانية والاعتمادات المالية لتمكين اللجان الاقليمية من الاضطلاع الفعال بالمسؤوليات المبينة في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

(ب) منح اللجان الاقليمية المزيد من حرية في التصرف فيما تتخذه من مقررات بشأن استخدام تلك الاموال حتى يمكنها الاستجابة بصورة أسرع وأكثر مرونة الى حاجات الحكومات الأعضاء فيها ، مع ايلاء الاحترام الواجب لسلطة الجمعية العامة في مسائل اللجنة فيما يتعلق بشؤون الميزانية ؛

(ج) توفير موارد اضافية للمهام الجديدة المفوضة الى اللجان الاقليمية وذلك عن طريق اجراء تعديلات مقابلة في الموارد بمقر الأمم المتحدة و/أو في البرامج العالمية ؛

١١ - ترجو من الأمين التنفيذى اتخاذ تدابير لزيادة ترشيد وتبسيط الاجهزة الفرعية للجنة ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المكونة من الممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قبل أعضاء اللجنة الاقليمية ؛

١٢ - ترجو من الأمين التنفيذى تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين عن تنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار ، على ضوء المقررات القادمة ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

باء - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

٤٣١ (د-١٩) - تحقيق اللامركزية في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ،

...

١ - تلاحظ بارتياح تقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، ٣٣/٢٠٢ بالنسبة الى اللجان الاقليمية (أ) ، ولا سيما الفقرات ١٣ الى ٢٠ و ٧٦ الى ٧٩ منه ؛

٢ - تدرك أن الوظائف الموسعة والمعززة للجنة وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ تشتمل على ما يلي :

(أ) وظائف استشارية ووظائف في مجال تقرير السياسة فيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الاقليمي تحت سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

(ب) وظيفة قيادية في الجهود المشتركة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنمية التعاون والتنسيق الاقليميين ولوضع الاولويات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتمشى مع وظائف الأمم المتحدة في هذا الصدد ومع ايلاء المراعاة الواجبة لوظائف الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في ميادين قطاعية محددة ؛

(ج) الاشتراك في اتخاذ القرارات بشأن متطلبات البرامج وبشأن الخطة المتوسطة الأجل بصدد الانشطة التي تضطلع بها اللجان الاقليمية ، وفي تعريف الاهداف بالنسبة الى الاقليم الذى تشمله الخطة المتوسطة الاجل ؛

(د) وظيفة الوكالة المنفذة بالنسبة الى المشاريع المشتركة بين القطاعات والمشاريع دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ، وفقا للاحكام ذات الصلة الواردة في قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ ، وبالنسبة الى النهوض بالتعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ؛

(هـ) المسؤولية عن التبادل المستمر للمعلومات والخبرات فيما بين اللجان الاقليمية المختلفة ، وتحديد فرص للتعاون الاقتصادى ، كوسيلة لتعزيز التعاون الاقليمي ؛

(٣) تحث الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ومع ايلاء الاعتبار الواجب للملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (أ) وفي اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية

(أ) A/36/546 .

Digitized by UNOG Library

للثمانينات ، على اتخاذ التدابير المناسبة ، فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، لتمكين اللجنة من ان تقدم مساهمة اقليمية في عملية تقرير السياسة العالمية التي تضطلع بها الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ومن ان تشترك اشتراكا كاملا في التنفيذ على الصعيد الاقليمي للمقررات المتعلقة بالسياسة والبرامج التي تتخذها تلك الهيئات على الصعيد العالمي ، دون الاخلال بالوظائف المحددة المسندة اليها ، كل في مجال اختصاصها ؛

٤ - تحيط علما بأن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعمل بالفعل كوكالة منفذة بالنسبة الى عدد من المشاريع الاقليمية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ ؛

٥ - تحض الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة على ان تواصل وتعمل على زيادة تطوير ممارسة اضفاء الطابع الرسمي على ما يعقد مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية من اتفاقات بين الوكالات بحيث لا يكون دور اللجنة بمقتضى هذه الاتفاقات مقتصرا على مجرد تنفيذ بعض المشاريع المشتركة بين القطاعات والمشاريع دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية التي يكون لهذه الهيئات والمنظمات فيها مركز الوكالات المنفذة في قطاعات اقتصادية واجتماعية محددة فحسب ، ولكن كذلك في مشاريع قطرية في مجالات محددة تتمتع فيها امانة اللجنة بقدرة تقنية كامنة كبيرة ، وهيكل تشغيلي ملائم ، لا سيما بالنسبة الى المشاريع في مجال التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ، والمجال الديموغرافي والسكاني ؛

٦ - تحيط علما بأنه تم في ١٩٨٠ نقل وظيفة دائمة في مجال التنمية الاجتماعية ، ووظيفة خبير في الموارد المائية من مقر الأمم المتحدة الى امانة اللجنة ، وفقا لأحكام الفقرة ٢٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

٧ - تحيط علما ايضا بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بانشاء وظيفة مؤقتة في أمانة اللجنة في ميدان التعاون التقني والاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

٨ - تحث الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، على ان تضمن تخصيص موارد كافية من الميزانية لتمكين امانة اللجنة من الاضطلاع بوظائفها الموسعة والمعززة في عملية اعادة التشكيل ، وعلى وجه الخصوص ، ان توافق على الوظيفة المؤقتة المذكورة اعلاه على أساس دائم ، وان تنقل موارد كافية لتعزيز عملية التخطيط لفترة السنتين والتخطيط المتوسط الأجل لبرنامج عمل اللجنة ؛

٩ - ترجو من الأمين التنفيذى :

(أ) توسعا في تنسيق الانشطة وتفاديا للازدواجية في الجهود في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، ان يبدأ ويواصل المشاورات مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ومع

Digitized by UNOG Library

منظمات مثل النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية ، ومنظمة امريكا اللاتينية لشؤون الطاقة ، ورابطة تكامل امريكا اللاتينية الخ . ، التي تضطلع ببرامج ومشاريع في المنطقة تؤدى اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية خدمات لها ، وذلك من أجل : '١' تحديد المجالات التي من الضرورى ان يتم فيها تعزيز تنسيق البرامج التي تهم حكومات المنطقة والمواءمة بينها ؛ '٢' ودراسة امكانية انشاء ترتيبات مناسبة ؛

(ب) ان يعد مع الأمين العام للأمم المتحدة ترتيبات مناسبة ترمي الى اشتراك اللجنة اشتراكا فعالا في تخطيط برامج الأمم المتحدة المتوسطة الأجل ؛

(ج) ان يعد بالمثل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ترتيبات مناسبة من أجل : '١' تزامن الدورات البرنامجية وايجاد توافق في أشكال البرامج بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية من ناحية والأمم المتحدة ومنظومة مؤسساتها العالمية من ناحية اخرى ؛ '٢' والقيام بأسرع وقت ممكن بتجديد الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين توزيع مهام ومسؤوليات اللجنة والمنظمات العالمية المختصة في منظومة الأمم المتحدة بهدف تقوية وظائف البحث والتحليل التي يمكن الاضطلاع بها بأكبر قدر من الفعالية على الصعيد الاقليمي ؛

١٠ - ترجو ايضا من الأمين التنفيذى ان يقدم تقريرا الى اللجنة في الدورة القادمة للجنة الجامعة عن تنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار ، في ضوء القرارات ذات الصلة التي ستتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتيهما المقبلتين .

جيم - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٢٧ (د-١٦) - الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و٣٣/٢٠٢ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة الى اللجان الاقليمية

(قرار اعتمدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرفوع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لاتخاذ اجراء بشأنه)

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

...

١ - يؤيد التحليل الوارد في تقرير الأمين العام والذى يصوّر بوجه عام دور اللجان الاقليمية في منظومة الأمم المتحدة ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - يرجو من الأمين العام ان يتيح للجنة الاقتصادية لافريقيا الموارد اللازمة لتمكينها من ان تؤدى دورها كاملا تحت سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بوصفها المركز الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للمنطقة الاقليمية الافريقية ؛

٣ - يناشد الأمين العام ان يكثف جهوده لتحقيق اللامركزية في الانشطة ذات الصلة ، ولنقل ما يرتبط بذلك من الموارد البشرية العاملة والموارد المالية الى امانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل تعزيز قدرة الأمانة على ان تلبي بشكل فعال المطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء الافريقية ، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث؛

٤ - يطلب من الأمين العام ان يشرك اللجان الاقليمية في كل مراحل العملية التحضيرية لاجتماعات اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة وبوجه خاص ان يضع ترتيبات تمكن الامناء التنفيذيين من التكلم في اللجنة الثانية عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة لجنة كل منهم وكذلك عن برامج عمل لجانهم وأولوياتها ؛

٥ - يطلب ايضا من الأمين العام ان يؤمن اشتراك الامناء التنفيذيين في لجنة التنسيق الادارية بجعلهم اعضاء كاملين في تلك اللجنة ؛

٦ - يطلب كذلك من الأمين العام ان يؤمن اشتراك الامناء التنفيذيين في الآليات الأخرى التي قد تمكن اللجان الاقليمية من ان تمارس بشكل فعال مسؤولياتها عن التنسيق على الصعيد الاقليمي وفقا لمتطلبات قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ ؛

٧ - وبينما يهنئ المجلس برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتبرعات المالية التي قدمها الى امانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا من اجل تنفيذ المشاريع الانمائية ؛ يطلب من مدير ذلك البرنامج والمدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ان يكثفا جهودهما من اجل توفير المزيد من الموارد للجنة الاقتصادية لافريقيا بغية تمكينها من الاضطلاع بشكل اكثر فعالية بمهمتها كوكالة منفذة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية في المنطقة الافريقية ؛

٨ - يرجو من المدير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ان يكثف جهوده لتقوية العلاقات بين اللجنة ومقر الأمم المتحدة من ناحية ، وبين اللجنة والوكالات المتخصصة وسائر اجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من ناحية اخرى ، وذلك من اجل تحقيق هدفها المتمثل في توفير قيادة وتنسيق الفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة الافريقية ؛

٩ - يطلب من الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ان يعزز الصلات بين اللجنة واللجان الاقليمية الاخرى ، لا من اجل تعزيز التعاون الاقليمي على مستوى امانة الأمم المتحدة فحسب ، بل وكذلك من اجل تمكين اللجان الاقليمية من ان تؤدى دورا اكبر في التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين بلدان الجنوب ؛

Digitized by UNOG Library

١٠ - يناشد الأمين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة وكذلك رؤساء اللجان الاقليمية الأخرى أن يقدموا الدعم اللازم الى مبادرات الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا بحيث يمكن تنسيق موارد المنظومة بشكل سليم ، لكي تلبي بشكل فعال احتياجات التنمية والنمو الاقتصادي في المنطقة الافريقية .

دال - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٠٥ (د - ٨) - تحديد وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

...

١ - تؤيد الآراء الواردة في تقرير الأمانة التنفيذية وخصوصا ما يتعلق منها بمجالات الأولوية التي تم تحديدها نتيجة لتوسيع المسؤوليات المتعلقة بدور ومهام اللجنة في اطار عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة ؛

٢ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ان يطلب من الجمعية العامة ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ومع مراعاة دور اللجان الاقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها ومع مراعاة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، اتاحة الفرصة للجان الاقليمية لتشترك على نحو فعّال ، كل في منطقتها وضمن اطار مدخلاتها في عمليات صنع السياسة عموما التي تضطلع الاجهزة العالمية المختصة للأمم المتحدة ، ومع عدم المساس بما لكل من هذه الاجهزة من وظائف :

(أ) في وضع اهداف البرامج العالمية التي ستشارك اللجان الاقليمية في تنفيذها ،

(ب) في الاعداد للمفاوضات على الصعيدين العالمي والاقليمي ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للاحتياجات الملحة للبلدان النامية الأعضاء في اللجان الاقليمية ووفقا لممارسات الأمم المتحدة الثابتة في هذا الخصوص .

٣ - ترجو من الأمين التنفيذي مواصلة المشاورات مع رؤساء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع ببرامج اقليمية بهدف بحث امكانية وضع تدابير ملائمة على صعيد مشترك بين الوكالات وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

../..

Digitized by UNOG Library

٤ - تطلب ايضا الى الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة ليوفر بأسرع ما يمكن الموارد اللازمة للاضطلاع بالانشطة التي حددتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والتي نتجت عن ازدياد مسؤوليات اللجنة في ضوء قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ؛

٥ - ترجو كذلك من لجنة البرنامج والتنسيق ، عند بتها في الترتيبات الخاصة بتخطيط وتنسيق البرامج العالمية والاقليمية ، بما في ذلك توزيع المهام والمسؤوليات بين الهيئات العالمية والاقليمية ، أن تأخذ في الاعتبار الكامل ما حددته اللجان الاقليمية من أولويات ، كل في منطقتها ، خلال دوراتها المشتركة بين الحكومات ؛

٦ - ترجو كذلك من الأمين التنفيذي :

(أ) ان يكثف جهوده ويوسعها لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي ،

(ب) ان يواصل المشاورات مع الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية الاخرى من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي .

٧ - تطلب ايضا من الأمين التنفيذي ان يقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها التاسعة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

Digitized by UNOG Library